الأمم المتحدة

E/ECA/COE/37/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 February 2018

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع السابع والثلاثون

أديس أبابا، ١١و١٢ أيار/مايو ٢٠١٨

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل النظامية

تقرير الأمينة التنفيذية بشأن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨

موجز

يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز والنتائج التي تحققت فيما يخص تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مع التركيز على ما تحقق من نواتج مستهدفة وما أحرز من نتائج بالنسبة لكل واحد من الإنجازات المتوقعة.

ويتناول الجزء الأول من التقرير النتائج المحرزة، ويتألف هذا الجزء من أربعة فصول. يستعرض الفصل الأول النتائج المحرزة على مستوى التوجيه التنفيذي والإدارة، الذي يشمل مكتب الأمينة التنفيذية، وشعبة التخطيط الاستراتيجي والشراكات والجودة التنفيذية، وشعبة الإعلام وإدارة المعارف وآلية استمرارية تصريف الأعمال. ويركز الفصل الثاني على البرامج الفرعية التسعة للجنة الاقتصادية، التي تشكل مجتمعة برنامج عملها. ويبرز الفصل الثالث النتائج المحرزة في المجالات المواضيعية الأربعة للبرنامج العادي للتعاون التقني، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، ومشاريع حساب التنمية. ويستعرض الفصل الرابع النتائج التي حققتها شعبة دعم البرامج. ويلقي الجزء الأخير من التقرير نظرة موجزة على التحديات التي واجهت عمل اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والحلول التي استنبطت في سبيل التغلب على تلك التحديات.

* E/ECA/COE/37/1

المحتويات

أولا – الملامح الرئيسية للنتائج المحرزة ١
ألف– التوجيه التنفيذي والإدارة ١
باء – برنامج العمل ٦
١ – سياسة الاقتصاد الكلي ٦
٢ – التكامل الإقليمي والتجارة ٨
٣ – الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا ١٠
٤ – الإحصاءات ١٣
٥ – تنمية القدرات ١٤
٦ – المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية ١٥
٧ – الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية ١٦
(أ) شمال أفريقيا ١٦
(ب) غرب أفريقيا ١٨
(ج) وسط أفريقيا ١٩
(د) شرق أفريقيا ٢١
(هـ) الجنوب الأفريقي ٢٣
٨ – التخطيط والإدارة في مجال التنمية ٢٤
٩ – سياسة التنمية الاجتماعية ٢٦
جيم– التعاون التقني ٢٧
١ – البرنامج العادي للتعاون التقني ٢٧
٢ – وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ٣١
٣ – حساب الأمم المتحدة للتنمية ٣٣
دال – دعم البرامج ٣٩
ثانيا– التحديات ٣٩

أولا- الملامح الرئيسية للنتائج المحرزة

ألف- التوجيه التنفيذي والإدارة

الإنجاز المتوقع ١: تعزيز تنسيق وتخطيط ورصد برنامج العمل والموارد المخصصة له

النتائج المحرزة

١- واصل مكتب الأمينة التنفيذية بنجاح عمله في مجال السياسة العامة والدعوة دعماً لتحقيق التنمية المستدامة المفضية إلى التحول في أفريقيا، وذلك عن طريق العمل من خلال عدد من المنتديات الإقليمية والعالمية. وكانت الإحاطة الإعلامية ربع السنوية السابعة عشرة للسفراء فرصة أتاحت لقيادة اللجنة الاقتصادية إطلاع السفراء الأفريقيين على الأنشطة الفنية الجارية للجنة والدعم التقني المقدم إلى الدول الأعضاء.

٢- وقامت اللجنة الاقتصادية بتقديم ومناقشة ميزانيتها البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨ – ٢٠١٩، للبرنامج ١٥، الباب ١٨؛ والبرنامج ٩، الباب ١١ والباب ٢٣. وأقرت الجمعية العامة الأبواب الثلاثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت اللجنة الاقتصادية دليلها الجديد الخاص بإدارة البرامج والمشاريع وبرنامج بناء القدرات، من أجل تحقيق عدة أهداف تشمل أولاً تحسين المساءلة و ''توحيد أداء اللجنة الاقتصادية''، عن طريق اتباع نهج متكامل، ومنسّق، ومتماسك وكلي إزاء تنفيذ البرنامج؛ وثانياً، تحقيق النتائج الاستراتيجية وإبرازها؛ وثالثاً، تعزيز قدرات برنامج إدارة الموظفين. وقد أصبح هذا الدليل الجديد الآن بمثابة المرجع لإجراءات التشغيل القياسية، والمتطلبات البرنامجية التي يمكن تطبيقها على جميع البرامج والمشاريع التي تنفذها اللجنة الاقتصادية.

٣- وفي سياق خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أثنت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على اللجنة الاقتصادية لكونها الرائدة بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في مجال إدماج آليات تتبع الموارد، وذلك عن طريق استحداث مؤشر للمساواة بين الجنسين وتنفيذه وإدراجه في نظم الميزنة. وهذا الإنجاز يتوافق مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠١٧/٩) بشأن تعميم

مراعاة المنظور الجنساني، الذي دعا كيانات الأمم المتحدة إلى اعتماد آليات لتتبع الموارد.

الإنجاز المتوقع ٢: توسيع قاعدة الموارد الخارجة عن الميزانية عن طريق زيادة التمويل الخارج عن الميزانية

النتائج المحرزة

٤- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى توقيع ٣٩ اتفاق شراكة جديدة شملت ٤ اتفاقات مع جهات مانحة و٣٥ اتفاقا تقنيا واستراتيجيا منها ١٦ اتفاقا مع دول أعضاء، واتفاقان مع جماعات اقتصادية إقليمية، و١٥ اتفاقاً مع كيانات من غير الدول، واتفاقان مع وكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وتمكنت اللجنة الاقتصادية من تعبئة موارد خارجة عن الميزانية بمبلغ إجمالي قدره ٩،٩٨ ملايين من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. ويعزى انخفاض المبلغ الإجمالي إلى تحول أولويات الجهات المانحة نحو مجالات مثل الهجرة، وأزمة اللاجئين، وإعادة توجيه تمويل التنمية من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية.

الإنجاز المتوقع ٣: الحد من تعرض اللجنة للمخاطر والمسؤوليات القانونية والدعاوى

النتائج المحرزة

٥- أُحرز تقدم في الحد من تعرض اللجنة للمخاطر والمسؤوليات القانونية والدعاوى، على نحو ما يثبته عدد الاتفاقات والصكوك القانونية التي جرى استعراضها خلال فترة السنتين. واستُعرض ما مجموعه ٢٢٦ من الاتفاقات والصكوك القانونية، وتم اعتماد ٩٣ في المائة منها ووضعها في صيغتها النهائية وفقاً للمعايير المتبعة في مجال الحد من المخاطر، وارتُئي أنها تشتمل على الأحكام اللازمة للحد من المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت اللجنة الاقتصادية من تسوية مطالبات على المنظمة بمبلغ إجمالي قدره ٢٥٠ ٠٠٠ دولار، أي بتخفيض بلغت نسبته ١٠٠ في المائة من المبلغ المطالب به في الأصل.

الإنجاز المتوقع ٤: التنفيذ الفعال والجيد التوقيت لعناصر البرامج الفرعية للجنة المتمثلة في الاتصالات، والمنشورات، والخدمات المعرفية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

النتائج المحرزة

٦- حققت اللجنة الاقتصادية هدفها المتمثل في التعامل بفعالية مع طلب تقليل فترات تعطل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى حدها الأدنى، وتأمين ساعات خدمة أطول وتقليص الفترة الزمنية اللازمة لإصلاح الأعطال، وقد حققت كل ذلك بتكلفة محدودة وجودة عالية. وشمل ذلك توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لموظفي اللجنة والمستفيدين من الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وخلال السنة الماضية، ركزت اللجنة الاقتصادية على تحسين نوعية خدمات الدعم التي تقدمها من خلال تدابير من قبيل مواءمة العمليات والإجراءات ذات الصلة مع مكتبة الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات. ونشرت اللجنة الاقتصادية نظاما لإدارة استعمال شبكة الانترنت من جانب المستخدمين والأجهزة وذلك من أجل تعزيز التحوطات الأمنية، الأمر الذي يتيح الوصول الآمن إلى الموارد والمحتوى من أي مكان.

الإنجاز المتوقع ٥: استحداث وتنفيذ استراتيجيات التغيير التنظيمي للجنة الواقعة ضمن اختصاص شعبة الإعلام وإدارة المعارف (الاتصالات، والمنشورات، وإدارة المعارف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)

النتائج المحرزة

٧- واصلت اللجنة الاقتصادية تعزيز عملها في مجالي التوعية والعلاقات مع وسائط الإعلام، وتُوّج ذلك بتوسيع نطاق التغطية الإعلامية لعمل اللجنة وموضوعاتها وإصداراتها الجديدة وأحداثها الرئيسية. وما فتئت اللجنة تحظى بحضور متزايد ومشاركة أكبر في وسائط التواصل الاجتماعي، كما أصبحت أنشطة اللجنة تحظى بتغطية أكثر كثافة عبر موقعها الشبكي باللغتين الإنكليزية والفرنسية، مما أسفر عن زيادة عدد الزيارات لموقعها الشبكي إلى بمقدار ثلاثة أضعاف خلال الفترة ٢٠١٦ — ٢٠١٧ مقارنة بفترة السنتين السابقتين.

٨- ويجري حاليا تنفيذ جميع التوصيات الواردة في استراتيجية اللجنة بشأن إدارة المعارف تنفيذا كاملا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دُمجت إدارة المعارف في

المبادرة الجديدة لإدارة البرامج والمشاريع التي يجري تنفيذها على نطاق اللجنة بأكملها كوسيلة لإدخال تحسينات كبيرة على أداء برامج اللجنة ومشاريعها. وفيما يخص المنشورات، واصلت اللجنة إضفاء طابع خاص على جميع منشوراتها المطبوعة والرقمية سواء الداخلية منها أو الخارجية بحيث تعكس هويتها المرئية الثابتة، وعززت إمكانية تمييز منتجاتها.

الإنجاز المتوقع ٦: تقديم دعم فعال لأجهزة تقرير السياسات عن طريق توفير الاتصالات، والوثائق، والمعارف وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

النتائج المحرزة

٩- واصلت اللجنة الاقتصادية توفير الخدمات، مثل الإنترنت، والبريد الإلكتروني، وبرامج تبادل الملفات، والتداول بالصوت والفيديو، والبث الانسيابي المرئي، وتطوير تطبيقات التشغيل الآلي، واستضافة التطبيقات، وتوفير أمن المعلومات لجميع المستخدمين والمؤتمرات والاجتماعات الرئيسية.

الإنجاز المتوقع ٧: المضي في تقليص البصمة الكربونية للطباعة والنشر

النتائج المحرزة

١٠- تمكن برنامج إدارة المحفوظات والسجلات التابع للجنة من رقمنة تدفقات العمل المتعلقة بإنشاء السجلات الإدارية وإدارتها ونشرها، وقد ساعد ذلك على الحد من الازدواجية في السجلات المادية.

١١- وصُمم تطبيق لإدارة المطبوعات من أجل قياس معدلات استخدام الطباعة، إلى جانب العديد من النظم الآلية الرامية إلى مساعدة اللجنة في الاستفادة على نحو أمثل من أنشطة الطباعة والتشجيع على تهيئة بيئة عمل إلكترونية. ومنذ حصول اللجنة مجددا على شهادة إيزو ''ISO-١٤٠٠١:٢٠٠٤'' في أيار/مايو ٢٠١٦، بدأت عملية الانتقال إلى معيار إيزو ''ISO-١٤٠٠١:٢٠١٥'' في عمليات الطباعة، وهو المعيار الأعلى على مستوى الإدارة البيئية، في مسعى للحصول على الاعتراف التام في هذا المجال في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

الإنجاز المتوقع ٨: تعزيز نوعية المنتجات والخدمات المعرفية للجنة عن طريق تحسين عمليات ضمان الجودة

النتائج المحرزة

١٢- واصلت اللجنة إعداد تقريرها السنوي بشأن ضمان الجودة، الذي يضع في الحسبان معايير النوعية التي حددتها اللجنة وإجراءات ضمانها على النحو المنصوص عليه في سياستها بهذا الشأن. وأجرت اللجنة استعراضات جودة لمجموعة مختارة من منتجاتها وخدماتها، بما في ذلك خطة عملها السنوية لعام ٢٠١٧، وتقريرها السنوي لعام ٢٠١٦، ومقترحات مشاريع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، والطبعة الثامنة من تقرير تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا؛ ولوحة متابعة إدارة الأداء؛ ومؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٧؛ وأسبوع التنمية في أفريقيا؛ والمنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧.

١٣- وبالإضافة إلى ذلك، جرى استعراض ١٢ من الموجزات القطرية للبلدان التالية: بوتسوانا، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجزر القمر، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وسيراليون، وغابون، وغينيا - بيساو، والكونغو، وليسوتو، وناميبيا، إلى جانب استعراض الموجزات المتعلقة بالتحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع بالنسبة للبلدان الخمس الرائدة، التي جرى اختيارها بمعدل بلد واحد من كل منطقة دون إقليمية وهي إثيوبيا، وبنن، وزامبيا، والكاميرون، والمغرب. وقد تعززت مصداقية اللجنة في مجال توليد المعارف والتدخلات التنفيذية بفضل استمرارها في تعزيز دقة استعراضات الجودة.

الإنجاز المتوقع ٩: تعزيز التعلم والمساءلة على صعيد المنظمة عن طريق إجراء تقييمات تتسم بالمصداقية والموثوقية والفائدة لبرامج ومشاريع اللجنة

النتائج المحرزة

١٤- اختتمت اللجنة الاقتصادية تقييما مستقلا للمركز الأفريقي للسياسات التجارية. وخلص التقييم إلى أن المركز قد أظهر الكفاءة والفعالية اللازمتين لإنجاز تدخلاته الطموحة رغم أنها تدخلات قائمة على الطلب، وأنه أثبت كفاءة عالية في قيادة عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية وفي إدارة تنفيذ مبادرة تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، كما أنه اتبع نهجاً مثالياً في إيجاد مكانة متميزة له كمركز رائد ومعترف به في مجال السياسات التجارية في أفريقيا. وخلص التقييم إلى أن

المعهد قد ترك بصمات لا تخطئها العين في العديد من المواقف الأفريقية المشتركة، والوثائق الختامية، والمقررات والقرارات (نحو ٣٥ في المجموع) المتخذة على المستوى الوزاري الأفريقي. كما أشار التقييم إلى وجود بعض أوجه القصور، منها أن المرحلة الثانية من مشروع المركز الأفريقي للسياسات التجارية لم تنجح بصورة كاملة في استحداث ذلك النظام المؤسسي الناجع للرصد والتقييم الذي لا غنى عنه لاستخلاص الدروس المستفادة وتوجيه عملية صنع القرار. كما أن شراكاته مع الجهات غير الحكومية كان ينبغي تسخيرها بصورة أفضل من أجل تحقيق أكبر قدر من النتائج.

١٥- وفي الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع قسم التقييم بتنسيق عمليتين لمراجعة الحسابات أجراهما مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وخضعت جميع التوصيات التي تمخضت عنهما لمتابعة لصيقة وتم الإبلاغ عنها.

باء- برنامج العمل

١- سياسة الاقتصاد الكلي

الإنجاز المتوقع ١: تحسين قدرة الدول الأعضاء على تحليل الاتجاهات الإنمائية وتفسيرها، وعلى تصميم وتنفيذ سياسات اقتصاد كلي وخطط إنمائية تعزز النمو الشامل والتحول الهيكلي

النتائج المحرزة

١٦- ساهمت اللجنة الاقتصادية في تنشيط وتوجيه القرارات السياساتية المتعلقة بالتخطيط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، كما ساهمت عن طريق نماذج محاكاة السياسات ومنابر الحوار في تيسير مواءمة أهداف التنمية المستدامة وإدماجها بصورة متسقة في خطط التنمية الوطنية، وكذلك تتبع الأداء بالنسبة للاثنين.

١٧- أما عمل اللجنة الاقتصادية فيما يخص العلاقة بين التحضر والتصنيع، على النحو المبين بالتفصيل في طبعة عام ٢٠١٧ من التقرير الاقتصادي عن أفريقيا: التوسع الحضري والتصنيع من أجل التحول في أفريقيا، فقد ساعد في إعطاء الأولوية لقضايا التحضر في إطار عمليات التنمية الوطنية والتخطيط القطاعي في كل من الكاميرون وتشاد والمغرب وأوغندا وزامبيا. كما استرشدت بعمل اللجنة في مجال

السياسة العامة كل من أوغندا، في إعادة صياغة سياساتها الحضرية الوطنية، وزامبيا، في وضع خطتها السابعة للتنمية الوطنية.

الإنجاز المتوقع ٢: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسريع وتيرة تنمية القطاع الخاص وعلى تعبئة الموارد المحلية والخارجية لتحقيق نمو وتنمية يفضيان الى التحول

النتائج المحرزة

١٨- أجرت اللجنة الاقتصادية دراسات عن هيكل الحوكمة العالمي المصمم لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وعن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح في أفريقيا، وتضمنت هذه الدراسات وضع تدابير بديلة وعناصر مكملة للسياسات لكي ينظر فيها صناع السياسات الأفريقيين. وقد اتخذت موزامبيق وجنوب أفريقيا قرارات بتجميد أو مراجعة اتفاقات الازدواج الضريبي، بينما استحدثت بلدان أخرى أدوات جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل تحديد أخطاء التسعير في مجال تجارة السلع.

١٩- وكان للجنة الاقتصادية تأثير في السياسة العامة المتعلقة بتنمية القطاع الخاص وتعبئة الموارد المحلية والخارجية من أجل التنمية. وشجعت دراسات الحالات الإفرادية التي شملت كل من بوتسوانا وغانا ونيجيريا، والتي شكلت جزءا من الدراسة المتعلقة بتعزيز تنظيم المشاريع على الصعيد المحلي في أفريقيا، واضعي السياسات الأفريقيين على استعراض واعتماد أولويات جديدة في مجال تنظيم المشاريع.

الإنجاز المتوقع ٣: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اعتماد ممارسات ومعايير جيدة في مجال الحوكمة الاقتصادية لتحسين إدارة القطاع الخاص وتقديم الخدمات

النتائج المحرزة

٢٠- من خلال الطبعة الخامسة لتقرير الحوكمة في أفريقيا، وفي إطار موضوع إدارة الموارد الطبيعية وتعبئة الموارد المحلية من أجل التحول الهيكلي، دعت اللجنة الاقتصادية إلى اعتماد خيارات سياساتية تهدف إلى مساعدة الحكومات الأفريقية على تحسين فهم التحديات والفرص في مجال الحوكمة الرشيدة، واعتماد سياسات مناسبة لإدارة ثروات الموارد الطبيعية، والعمل على تحويل اقتصاداتها ومجتمعاتها وتنميتها على نحو مستدام.

٢١- ودعت اللجنة إلى الاستفادة من الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بوصفها أداة أكثر فعالية للتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية في أفريقيا، وخاصة فيما يخص تحسين مستوى تعبئة الموارد المحلية والإدارة المالية العامة.

٢- التكامل الإقليمي والتجارة

الإنجاز المتوقع ١: تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تسريع وتيرة التصنيع، مع التركيز على الهياكل الأساسية الإقليمية والطاقة وسلاسل القيمة الإقليمية والأمن الغذائي والزراعة

النتائج المحرزة

٢٢- تمكنت اللجنة الاقتصادية من بناء قاعدة المعارف والمهارات اللازمة للدول الأفريقية الأعضاء وزيادة قدرتها على وضع وتنفيذ سياسات تعزز سلاسل القيمة الإقليمية والأعمال التجارية الزراعية. وتحقيقا لهذه الغاية، أصدرت اللجنة بحوثا ودراسات إفرادية بشأن تحليل سلاسل القيمة ودرّبت المسؤولين الحكوميين في هذا المجال. كما شاركت اللجنة في وضع برنامج لنيل درجة الماجستير في السياسات الصناعية، بالتعاون مع جامعة جوهانسبرغ. وسيُنفّذ هذا البرنامج بالاشتراك مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

الإنجاز المتوقع ٢: تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج في مجالي التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتجارة الدولية، وعلى تهيئة بيئة تساعد على اجتذاب الاستثمارات

النتائج المحرزة

٢٣- قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم التقني والتدريب إلى الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي في المفاوضات المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. حيث قدمت اللجنة مشروع النص الذي استخدم كأساس للمفاوضات. وساهم الدعم المقدم من اللجنة في نجاح الدول الأعضاء في إجراء مفاوضات ناجحة أسفرت عن اعتماد الصكوك القانونية الرئيسية الأربعة التي تشكل الأساس لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهي: أولاً، الاتفاق المنشئ لمنطقة

التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وثانياً، بروتوكول التجارة في السلع؛ وثالثاً، بروتوكول التجارة في الخدمات؛ ورابعاً، بروتوكول القواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات. وفي مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي الذي عقد في ٢١ آذار/مارس في كيغالي، رواندا، من أجل فتح باب التوقيع على اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية، وقّع ٤٤ بلدا على الاتفاق ريثما يجري التصديق عليه من خلال الإجراءات الدستورية الوطنية لكل منها. وسيدخل الاتفاق حيز النفاذ عقب إيداع ٢٢ من صكوك التصديق لدى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٢٤- وفيما يتعلق بمسائل الاستثمار، قدمت اللجنة الاقتصادية المساعدة إلى الدول الأفريقية الأعضاء خلال المناقشات الجارية بشأن تعديل اتفاقات الاستثمار الدولية، ومن ثمّ ضمان تماشي هذه الاتفاقات مع الأهداف الإنمائية للدول واستراتيجياتها الوطنية. وبالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، عملت اللجنة الاقتصادية مع أربعة بلدان (الكونغو، وملاوي وزامبيا ونيجيريا) من أجل إعداد أدلة استثمارية ("iGuides") تبيّن الفرص الاستثمارية في هذه البلدان.

الإنجاز المتوقع ٣: تحسين قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج للأراضي تضمن التكافؤ الجنساني في الحقوق في الأراضي واستخدامها وإدارتها بفعالية وكفاءة لأغراض التنمية المستدامة وإدارة الأراضي.

النتائج المحرزة

٢٥- واصلت اللجنة الاقتصادية تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالأراضي. وتمكنت ثماني دول أعضاء – إثيوبيا وأنغولا وبوروندي والصومال وكوت ديفوار وكينيا وملاوي والنيجر – من تنفيذ برامج لإدارة الأراضي صممت وفقا للإطار والمبادئ التوجيهية بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا الذي أعدته اللجنة الاقتصادية ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووفقا للمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة عن حيازة الأراضي التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). وقدمت اللجنة الاقتصادية الدعم إلى أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في تنفيذ برنامج شامل لإدارة الأراضي.

٢٦- وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، نفّذت اللجنة الاقتصادية الحملة المتعلقة بإعطاء المرأة الحق في امتلاك نسبة ٣٠ في المائة من الأراضي، بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعُقدت جلسة حوار وزارية بشأن أهم القضايا المتعلقة بحوكمة الأراضي في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، واتُّخذت تدابير محددة ترمي إلى تعزيز حقوق المرأة في امتلاك الأراضي في أفريقيا.

٣- الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا

الإنجاز المتوقع ١: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على رعاية التكنولوجيات والابتكارات الجديدة وتسخيرها لأغراض التنمية

النتائج المحرزة

٢٧- واصلت اللجنة الاقتصادية دعم البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في جهودها الرامية إلى تسخير التكنولوجيات والابتكارات الجديدة والناشئة من أجل تحقيق تطلعاتها الإنمائية. ويجري تقديم الخدمات التقنية والاستشارية إلى غينيا-بيساو وجنوب السودان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتم تصميم أدوات جديدة لفائدة النيباد من أجل تقييم ورصد الأداء في مجال الابتكار في أفريقيا، كما استُحدث إطار منسق لتوفير خدمات التجوال المجانية في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وجرى تنظيم حوار لكبار الخبراء بشأن موضوع دور التعليم العالي والعلم والتكنولوجيا والابتكار في دعم التكامل الأفريقي والتنمية، وعُقدت ثلاثة اجتماعات لأفرقة الخبراء من أجل تقييم الهياكل الأساسية للقارة في مجال البحث، وإدارة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتقنية سلسلة السجلات المغلقة، وتأثير التطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأجرى استعراض للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بغية رصد توافق الآراء الأفريقي بشأن تنفيذ نتائج القمة والحفاظ عليه.

٢٨- وبالإضافة إلى ذلك، تم تحت رعاية اللجنة الاقتصادية تنظيم برامج في مجال هندسة الطب الأحيائي للمبتكرين الشباب في مصر وكينيا، حيث تم تعريف الطلاب من ١٧ جامعة على التكنولوجيات الجديدة في هذا المجال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم استخلاص المعلومات ذات الصلة بالسياسات من عدة منتجات معرفية.

الإنجاز المتوقع ٢: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ إصلاحات في مجال السياسة العامة تركز على القطاعات الأكثر ابتكارا بغية تعزيز الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

النتائج المحرزة

٢٩- بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، عقدت اللجنة الاقتصادية الدورة الثالثة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، في أديس أبابا، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧، في إطار التحضير لاجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧. وتمكنت اللجنة الاقتصادية، بفضل الحملة التي نظمتها لهذا الغرض من خلال منتدى أفريقيا، من تحقيق النجاح في التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمجموعات الرئيسية بشأن الخيارات السياساتية اللازمة لتنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ بصورة متكاملة، باعتبار ذلك خيارا وقرارا يتعلقان بالسياسة العامة.

٣٠- وأجرت اللجنة الاقتصادية أربع دراسات تناولت الاقتصاد السياسي في إطار الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في أفريقيا، وتعزيز التحول المستدام للزراعة في أفريقيا من خلال الاقتصاد الأخضر الشامل، وأطر الاقتصاد الكلي للاقتصاد الأخضر الشامل للجميع في أفريقيا، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا عن طريق الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع، كما نظمت اجتماعات لأفرقة خبراء مخصصة وأعدت منتجات معرفية قائمة على الأدلة لدعم عمليات صنع القرار.

الإنجاز المتوقع ٣: تعزيز قدرة الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأطر تنظيمية لإدارة الموارد المعدنية على نحو يتسق مع الرؤية الأفريقية للتعدين

النتائج المحرزة

٣١- قدمت اللجنة الاقتصادية خدمات استشارية ومساعدة تقنية إلى ٢١ من الدول الأعضاء، وعقب تلك التدابير، اتخذ عدد من البلدان تدابير لاستعراض

قوانين التعدين وإعادة التفاوض بشأن العقود. ولا تزال أنشطة الدعوة والحوار التي تمخضت عن دراسات أجراها المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن تجرى على عدة مستويات في مختلف أنحاء القارة بشأن أثر التدفقات المالية غير المشروعة وتعبئة الموارد المحلية، ومن أمثلة ذلك الإعلان الخاص لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية بشأن تقرير الفريق الرفيع المستوى؛ وإنشاء اتحاد مخصص لكبح التدفقات المالية غير المشروعة يهدف إلى تنفيذ توصيات الفريق؛ واستعانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بعمل اللجنة في مجال سلاسل القيمة في قطاع المعادن بغية استعراض سياساتها في هذا المجال واستعراض استراتيجية التصنيع لديها؛ وبروز ظاهرة التصنيع الإقليمي القائم على التعدين في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

الإنجاز المتوقع ٤: تحسين قدرة الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية على تنفيذ نُهُج للتكيف مع تغير المناخ وإدراجها في سياسات التنمية القطاعية والوطنية الرئيسية، وفي الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى الحد من أوجه التعرض لتغير المناخ وتعزيز القدرة على التكيف مع الآثار

النتائج المحرزة

٣٢- وفي إطار مساعي دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مواجهة تحديات تغير المناخ، استُكمل نشر نظام للتنبؤ الرقمي بأحوال الطقس والإنذار المبكر سَحَابي عالي الاستبانة مداه كيلومتر واحد، وكان هذا النظام قد جرى إطلاقه في عام ٢٠١٧ وهو يعمل الآن بكامل طاقته في جزر القمر وموريشيوس وسيشيل. وتم تدريب العاملين في هيئات التنبؤ في هذه البلدان الثلاثة على استخدامه وإدارته. ويتيح هذا النظام وسيلة فعالة من حيث التكلفة وشاملة للتنبؤات الجوية العملية بالمقارنة مع معظم النظم الموجودة القائمة على تراخيص باهظة التكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة الاقتصادية بناء قدرات البلدان الأفريقية على استخدام المعلومات المناخية وخدمة المعلومات المناخية لدعم جهود الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار برنامج خدمات المعلومات الجوية والمناخية لأفريقيا. وثمة نموذج لتحليل المزايا الاجتماعية والاقتصادية وما ينجم عنها من قيمة مقابل المال بالنسبة للمعلومات المناخية وخدمات المعلومات المناخية أطلق في عام ٢٠١٧، يجري حالياً تكييفه من خلال تطبيقه في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بهدف تعزيز الاستفادة منه وتشجيع الاستثمار.

٤- الإحصاءات

الإنجاز المتوقع ١: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على القيام بشكل روتيني بجمع وتجميع وتخزين وتحليل ونشر واستخدام الإحصاءات والمؤشرات الرسمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية، وذلك لإنتاج بيانات عالية الجودة تشمل بيانات مفصلة حسب نوع الجنس لفائدة مقرري السياسات والجمهور بصفة عامة

النتائج المحرزة

٣٣- حظيت منهجية مؤشرات التنمية الإحصائية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية باعتراف الشركاء، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة الإحصاء ٢١)، تمهيدا لاعتمادها على الصعيد العالمي. وتقوم العديد من الدول الأعضاء باعتماد هذه المنهجية من أجل تعزيز هياكلها الأساسية في مجال الإحصاءات.

٣٤- ومن المؤكد أن التكامل بين المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية سيفيد الدول الأعضاء في توفير خدمات ذات قيمة عالية للمستخدمين، مع التركيز بوجه خاص على خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وجولة التعدادات لعام ٢٠٢٠ وتحديد الأولويات الإقليمية الوطنية. كما يتجلى التأثير السياساتي للجنة في تنفيذ برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتطوير البرنامج الأفريقي للإحصاءات الجنسانية. وعلى وجه الخصوص، يسرت اللجنة الاقتصادية الاستعراضات الشاملة لبرنامج أفريقيا في بنن وتشاد وكوت ديفوار والكونغو ومالي ومدغشقر والنيجر.

الإنجاز المتوقع ٢: تحسين توافر الإحصاءات الجيدة والمتسقة في قاعدة بيانات اللجنة من أجل التنمية

النتائج المحرزة

٣٥- استمرت عملية تحديد قاعدة البيانات الإحصائية للجنة بوصفها قاعدة إلكترونية للبيانات الإحصائية الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالبلدان الأفريقية، لكي تصبح مركزا جامعا لتوفير بيانات وبيانات وصفية موثوقة يمكن الاطلاع عليها مجانا ومن أي مكان. وبإضافة مجموعات البيانات الأخيرة زادت عدد نقاط البيانات المتعلقة بـ ٣٢ بلدا أفريقيا. وتم تضمين مجموعات البيانات التي جرى التحقق من

صحتها في البوابة الإحصائية للجنة بعد اجتماع التحقق، وأصبحت متاحة لاطلاع المستخدمين.[1] ويتضمن الكتيب الإحصائي الأفريقي بيانات متسقة عن جميع البلدان الأفريقية البالغ عددها ٥٤ بلداً، وقد صُمم هذا الكتيب للاستخدام كدليل مرجعي سريع للمسائل الاجتماعية والاقتصادية. وتم توزيع المنشور على ممثلي الدول الأعضاء المشاركين في مختلف حلقات العمل كما تم توزيعه على الشركاء الإنمائيين.

٥- تنمية القدرات

الإنجاز المتوقع ١: تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على تنفيذ ورصد وتقييم أولويات وبرامج الأجهزة والمؤسسات التابعة له

النتائج المحرزة

٣٦- واصلت اللجنة الاقتصادية الاضطلاع بدور بناء في تعزيز الاتحاد الأفريقي وأجهزته ومؤسساته. وشمل ذلك قيام اللجنة بتوفير دعم فني ومساهمات تقنية للاجتماعات الرفيعة المستوى والاجتماعات التنظيمية، من قبيل اجتماعات الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تهدف إلى رصد وتقييم أولويات الاتحاد الأفريقي وبرامجه. كما قدمت اللجنة دعما مطردا إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وآلية التنسيق دون الإقليمي بوصفها الإطار التشاوري الرئيسي للتخطيط المشترك وتنفيذ الدعم المقدم إلى مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ويجري هذا العمل في سياق إطار الشراكة المتجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧، التي وضعت في إطار التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة بوصفها الإطار البديل للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي (٢٠٠٦-٢٠١٦).

[1] الحولية الإحصائية الأفريقية، متاحة على الرابط http://ecastats.uneca.org/asyb2017/Browsebydatatableindicators.aspx?id=28. يمكن الوصول إلى البوابة الشبكية للجنة على العنوان http://ecastats.uneca.org/.

الإنجاز المتوقع ٢: تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمؤسسات الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج سليمة من أجل النهوض بخطة التنمية في أفريقيا في سياق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥.

النتائج المحرزة

٣٧- قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، بناء على الطلب، وبالتضافر مع البرنامج العادي للتعاون التقني، دعما استراتيجيا إلى الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا وأوغندا وتشاد وتوغو ورواندا والسنغال والسودان وكوت ديفوار وليبريا ومدغشقر ومصر ونيجيريا – وإلى هيئات إقليمية منها مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد)، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي – في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ . وتمثل ذلك في مجموعة من الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والحوارات السياساتية في المجالات المواضيعية المتعلقة بالتخطيط الإنمائي والإحصاءات، والتكامل الإقليمي، والتصنيع والتجارة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحوكمة والنزاعات، وإدارة الموارد الطبيعية.

٦- المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية

الإنجاز المتوقع ١: تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على التنفيذ والإبلاغ عن التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفي معالجة القضايا الناشئة التي تؤثر على النساء والفتيات

النتائج المحرزة

٣٨- تم خلال فترة السنتين الحالية، نشر الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في ٢٠ بلدا. وأشار مجلس الوزراء في موريشيوس، في معرض استجابته لهذه المبادرة، إلى أن المؤشر يشكل آلية بالغة الأهمية لمقارنة أوضاع المرأة والرجل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ووفرت نتائج المؤشر المعلومات اللازمة للمناقشات التي دارت خلال الدورة الثالثة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة والدورة الثانية للجنة المعنية بالمسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية. كما استخدم المؤشر لتوفير المعلومات للسجل الأفريقي للأداء في مجال التوازن بين الجنسين. وتم

إعداد موجزات بشأن السياسات والتوقعات الجنسانية واستخدامها من أجل توجيه أعمال الدول الأعضاء بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الإنجاز المتوقع ٢: تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تعميم المنظور الجنساني وشواغل المرأة في السياسات والبرامج الوطنية

النتائج المحرزة

٣٩- عملت اللجنة الاقتصادية على تعزيز قدرات الدول الأعضاء على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الوطنية من خلال منتجاتها المعرفية المتعلقة بحقوق المرأة في الحماية الاجتماعية في أفريقيا، وشمل ذلك كل من السنغال وكينيا وموريتانيا وناميبيا. أما التقرير المتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة المعنون ''تعزيز مباشرة النساء للأعمال الحرة في أفريقيا''، فقد شمل بدوره خمسة بلدان هي إثيوبيا وسوازيلند والكاميرون ومالي ومصر. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية الدعم التقني والخدمات الاستشارية إلى حكومة زنجبار في مساعيها الرامية إلى إدماج الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيتها الإنمائية، كما قدم الدعم إلى حكومة موريتانيا في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وعلاوة على ذلك، نظمت اللجنة دورات تدريبية لأكثر من ٢٠ موظفا من المراتب المتوسطة والعليا من مختلف الوزارات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطط الإنمائية الوطنية لبلدانهم.

٧- الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

(أ) شمال أفريقيا

الإنجاز المتوقع ١: تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أوانها من أجل التخطيط القائم على الأدلة، ووضع السياسات، وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي

النتائج المحرزة

٤٠- عززت اللجنة الاقتصادية قدرات المؤسسات الوطنية في مصر والمغرب والسودان من خلال إيفاد بعثات ميدانية ركزت على إنتاج موجزات قطرية تمثلت في

استعراض المصادر الرئيسية المستخدمة وأساليب جمع البيانات، وتنمية القدرات من أجل تحسين توافر ونوعية البيانات الإحصائية وتحليلها. وأُقرت الموجزات القطرية من قِبل مؤسسات شريكة وتم نشرها على نطاق واسع.

٤١- وبالإضافة إلى ذلك، بدأت اللجنة الاقتصادية مشروعا لتعاون ثلاثي مع مكتب الإحصاءات الوطني في موريتانيا واللجنة العليا للتخطيط في المغرب، وذلك بهدف تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في موريتانيا من خلال تطبيق سنة أساس جديدة وأساليب تكفل اعتماد قياسات أشمل للناتج المحلي الإجمالي. وأخيرا، شاركت اللجنة في حلقة عمل إقليمية مكّنت الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر من استخدام الحواسيب اللوحية في جمع ونشر البيانات المتصلة بحساب الأرقام القياسية للأسعار.

الإنجاز المتوقع ٢: تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية على معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالتنمية في المنطقة الإقليمية ودون الإقليمية بالتعاون مع اتحاد المغرب العربي، وتعزيز التعاون والحوار على الصعيد دون الإقليمي بين الدول الأعضاء

النتائج المحرزة

٤٢- نظمت اللجنة الاقتصادية المنتدى الإنمائي السابع لشمال أفريقيا بشأن موضوع الحوكمة والتحول الهيكلي والتنمية الشاملة والمستدامة، الذي أعقبه تنظيم ندوة الرباط الدولية. وجرى خلال الفصل الأول من عام ٢٠١٨ عقد الاجتماع التشاوري السنوي الرابع لآلية التنسيق دون الإقليمي لشمال أفريقيا، الذي تناول موضوع تعزيز المبادرات الإقليمية لدعم تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة في بلدان شمال أفريقيا في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ويسّر الاجتماع تبادل المعلومات عن المبادرات الإقليمية الحالية والمستقبلية التي يقدمها الشركاء لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٤٣- وبالإضافة إلى ذلك، أُنجز، بالتعاون مع الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، التقرير الأول عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي (الجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس) وتم عرضه أثناء حلقة عمل إقليمية. ويتضمن التقرير تقييما للتقدم المحرز، ويحدد التحديات الرئيسية، ويقدم إرشادات بشأن وضع خريطة

طريق إقليمية لمساعدة البلدان الأعضاء في تعزيز الحلول الإقليمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(ب) **غرب أفريقيا**

الإنجاز المتوقع ١: تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أوانها من أجل التخطيط القائم على الأدلة، ووضع السياسات، وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي

النتائج المحرزة

٤٤- بالتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية لبعض الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية، وهي بوركينا فاسو وتوغو وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا وكابو فيردي ونيجيريا، والمنظمات غير الحكومية الدولية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، أعدت اللجنة الاقتصادية ثمانية موجزات قطرية لهذه الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تجميع وإتاحة المعلومات المتعلقة بالتنمية لتضمينها في الموجزات الاقتصادية والاجتماعية، قدم المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا دعما كبيرا إلى السنغال وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار والنيجر في مجال صياغة خططها الإنمائية ضمن إطار زمني يتراوح بين ٢٥ و٣٠ عاما وبما يتسق مع خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة.

٤٥- وأخيرا، ابتدرت اللجنة حملات تهدف إلى الترويج للمنتجات المعرفية لمركز التفكير التابع لها. وساعدت الحوارات السياساتية الرفيعة المستوى على إطلاق مناقشات بشأن مسائل من قبيل مصادر الطاقة غير المستغلة في نيجيريا، والتكامل الإقليمي والاندماج الاجتماعي لمختلف الفئات في غانا، ومسائل الأمن والتنمية في منطقة الساحل.

الإنجاز المتوقع ٢: تعزيز قدرة الدول الأعضاء في غرب أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على الإسراع بتنفيذ المبادرات دون الإقليمية دعما لجهودها الإنمائية

النتائج المحرزة

٤٦- بالتعاون مع الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تساهم اللجنة الاقتصادية في إعداد صيغة منقحة من استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من خلال مشاورات مع ١٠ من البلدان المشاركة في المبادرة، وهي تحديدا بوركينا فاسو وتشاد والسنغال وغامبيا وغينيا والكاميرون ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا. وبالتنسيق مع المكتب دون الإقليمي، والتعاون مع كيانات أخرى، مثل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أجرت اللجنة الاقتصادية دراسة عن الآثار المترتبة على عرض المغرب الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقد استرشدت بهذه الدراسة القرارات التي اتخذها رؤساء الدول خلال الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ – كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وأخيرا، شارك المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا بنشاط في اجتماعات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وآلية التنسيق دون الإقليمي، وقدم خلالها جملة مساهمات شملت المساعدة على مسح أولويات المنطقة دون الإقليمية.

(ج) **وسط أفريقيا**

الإنجاز المتوقع ١: تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أوانها من أجل التخطيط القائم على الأدلة، ووضع السياسات، وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي

النتائج المحرزة

٤٧- واصلت اللجنة الاقتصادية جهودها الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر بيانات عالية الجودة وتصدر في التوقيت المناسب من أجل التخطيط القائم على الأدلة ووضع السياسات. وأدت النتائج المستخلصة من الموجزات القطرية إلى إجراء حوارات سياساتية رفيعة المستوى في تشاد وغابون والكاميرون

والكونغو. ويثبت ذلك قدرة المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا على إشراك الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بصورة هادفة في البحث عن مسارات وخيارات سياساتية موثوقة من أجل إحداث تحولات هيكلية في اقتصادات المنطقة. وتُرجمت المنظورات الإنمائية التي تم تداولها خلال الحوارات السياساتية إلى أدوات للسياسة العامة في البلدان المستفيدة. وفي إطار الجهود الرامية إلى بناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية، قدمت اللجنة الاقتصادية المساعدة إلى غابون، كبلد رائد، بغية تمكينه من استخدام التكنولوجيات النقالة لجمع البيانات في مجال التسجيل المدني بهدف إنشاء نظام مركزي لبيانات المواليد والوفيات التي يجري جمعها في المرافق الصحية ومكاتب السجل المدني، وذلك من أجل إعداد إحصاءات مفيدة لاتخاذ القرارات.

٤٨- وتوخيا لتعميم خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في خطط التنمية الوطنية، ساعدت اللجنة الاقتصادية الكاميرون والكونغو عن طريق تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل ترمي إلى تحديد التحديات، وإذكاء الوعي بمضمون الخطتين، من أجل تحسين فهم الصلات التي تربط بين الخطتين والأولويات الوطنية، وتزويد هذين البلدين بأدوات ونُهُج عملية تمكنهما من إدماج الخطتين في خططهما واستراتيجياتهما الإنمائية الوطنية.

الإنجاز المتوقع ٢: تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على الإسراع بتنفيذ المبادرات دون الإقليمية والإقليمية

النتائج المحرزة

٤٩- ومواصلةً لجهودها في دعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم، على سبيل المثال، إلى الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في صياغة واستكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي اعتمدته الجماعة لمعالجة اختلالات الاقتصاد الكلي في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في أعقاب صدمة أسعار النفط في عام ٢٠١٤. وساهمت جهود اللجنة الاقتصادية لتعزيز التكامل الإقليمي في وسط أفريقيا في قيام رؤساء دولها باعتماد اتفاق حرية تنقل الأفراد في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، ومن خلال الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية، اعتمدت الجماعة

الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مجموعة صكوك هامة تتعلق بالتجارة الحرة، بما في ذلك شهادة المنشأ التي أقرتها الجماعتان، وقائمة المستندات المطلوبة لتقديم طلبات الحصول على تعريفة جمركية تفضيلية في منطقتهما، واستمارة التحقق من منشأ المنتجات وإجراءات طلب الحصول على التعريفة الجمركية التفضيلية، الأمر الذي من شأنه أن ييسر قيام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٥٠- كما دعمت اللجنة الاقتصادية الجهود الرامية إلى ترشيد وتعزيز التركيز البرنامجي لآلية التنسيق دون الإقليمي لدعم الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على نطاق كامل منظومة الأمم المتحدة، وفقا لأولويات واحتياجات الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في وسط أفريقيا. وقد أفضى هذا المسعى، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، إلى اعتماد ١٢ برنامجا رئيسيا في أربعة مجالات يُتوخى فيها تحقيق نتائج محددة، وهي على وجه التحديد التحول الهيكلي من أجل التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة؛ والوصول إلى الأسواق والاندماج في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة؛ وتحسين الظروف الاجتماعية والبشرية؛ وتعزيز الحوكمة والسلام والأمن.

(د) شرق أفريقيا

الإنجاز المتوقع ١: تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أوانها من أجل التخطيط القائم على الأدلة، ووضع السياسات، وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي

النتائج المحرزة

٥١- استكملت اللجنة الاقتصادية ونشرت أربعة موجزات قطرية لبلدان من هذه المنطقة دون الإقليمية هي أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا. وعُرضت الموجزات القطرية خلال الدورة الخمسين للمؤتمر الوزاري الذي عقد في داكار في آذار/مارس ٢٠١٧. كما استكملت الموجزات القطرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيشيل، وجنوب السودان وهي في انتظار أن تُعرض في البلدان المعنية. وتم استكمال وعرض موجز دون إقليمي خلال اجتماعات لجنة الخبراء الحكومية الدولية، في موروني، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وموجز آخر لآلية التنسيق دون

الإقليمي، في جيبوتي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، طلبت حكومة رواندا دراسات عن الوصول إلى الأسواق في غابون ونيجيريا، عقب قرارها الانضمام إلى منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتصالات الرفيعة المستوى بين رواندا والإدارة العليا للجنة الاقتصادية.

الإنجاز المتوقع ٢: تعزيز قدرة الدول الأعضاء في شرق أفريقيا والمنظمات الإقليمية على تنفيذ المبادرات دون الإقليمية دعما للأولويات الإنمائية في المنطقة دون الإقليمية

النتائج المحرزة

٥٢- واصلت اللجنة الاقتصادية دعم المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك الاقتصاد الأزرق، والسياحة المستدامة وأمن الطاقة، عن طريق تدابير مثل اجتماع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) بشأن السياحة الإقليمية، الذي عقد في جيبوتي في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آب/أغسطس. وأتاح الاجتماع فرصة للربط بين الخطة الرئيسية للسياحة المستدامة والخطط الإنمائية العالمية والقارية الناشئة، ولا سيما خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٥٣- ونظمت اللجنة الاقتصادية دورة تدريبية تقنية من مرحلتين للخبراء والمسؤولين الحكوميين من الدول الأعضاء في مجال تخطيط وإدارة الطلب والعرض في مجال الطاقة والتخطيط المالي لتوسيع نطاق الإمداد بالطاقة. كما قدمت الدعم إلى مدغشقر في جهودها الرامية إلى مواءمة استراتيجيتها الوطنية للتعدين مع الرؤية الأفريقية في مجال التعدين، ووضع إطار استراتيجي وطني بشأن الاقتصاد الأزرق، استنادا إلى منشور اللجنة الاقتصادية المعنون ''*دليل سياسات الاقتصاد الأزرق لأفريقيا*''.

٥٤- وعقد المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي والمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، بوصفهما الكيانين المعنيين بتقديم خدمات السكرتارية إلى آلية التنسيق دون الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، بالتعاون مع الإيغاد، الاجتماع السنوي لأصحاب المصلحة في آلية التنسيق دون الإقليمي، في جيبوتي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأتاح هذا الاجتماع محفلا للجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة للمشاركة في حوار بشأن إعادة تركيز عمل الآلية من أجل تنسيق تقديم الدعم للجماعات

الاقتصادية الإقليمية والتوعية بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ لأغراض تعميم السياسات. وبرز توافق في الآراء مفاده أنه ينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية أن تعين منسقين لقيادة عمليات آلية التنسيق دون الإقليمي، كما ينبغي إنشاء فرقة عمل لتقييم الإصلاحات الحالية والأخيرة التي شهدها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والنظر في آثارها على تركيز عمل آلية التنسيق دون الإقليمي.

(هـ) **الجنوب الأفريقي**

الإنجاز المتوقع ١: تعزيز قدرة الدول الأعضاء والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أوانها من أجل التخطيط القائم على الأدلة، ووضع السياسات، وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي

النتائج المحرزة

٥٥- أعدت اللجنة الاقتصادية ونشرت الموجزات القطرية لجميع الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية البالغ عددها ١١ بلدا. وأُطلقت الموجزات القطرية الخاصة بكل من أنغولا وجنوب أفريقيا وسوازيلند وملاوي وموريشيوس وموزامبيق في عام ٢٠١٧، أما تلك المتعلقة بكل من بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وليسوتو وناميبيا فهي جاهزة للنشر في عام ٢٠١٨. وباستخدام نهج الحملات، نظمت اللجنة الاقتصادية فعاليات مفتوحة للجمهور من أجل إطلاق الموجزات، الأمر الذي ولّد إقبالا على المنشورات. ونتيجة لذلك، أصبحت الموجزات القطرية أدوات مفيدة ومصادر بيانات موثوقة للعمل السياساتي القائم على الأدلة والحوار بشأن القضايا الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك التحول الاقتصادي.

الإنجاز المتوقع ٢: تعزيز قدرات دول الجنوب الأفريقي الأعضاء والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على الإسراع بتنفيذ المبادرات دون الإقليمية الداعمة لجهودها الإنمائية

النتائج المحرزة

٥٦- دعم المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي العديد من المبادرات التي أسهمت في تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على صياغة السياسات وتنفيذها، بما في ذلك الحلقة الدراسية بشأن السياسات التي عقدت في جوهانسبرغ في نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ والنقاش السياساتي المفعم بالحيوية بشأن دور الصين في تعزيز التكامل الإقليمي في سياق استراتيجية التصنيع في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وتقديم الدعم إلى المبادرة دون الإقليمية المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن إطار لتنسيق التصديق على الصكوك القانونية وإدماجها وتنفيذها؛ والمساعدة على إنشاء مرصد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهو منصة مركزية لمؤشرات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تعزز دور هذه التكنولوجيات في حفز التكامل الإقليمي؛ ودعم منتدى تيسير التجارة لرابطة إدارة المرافئ في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، المعقود في لوساكا في حزيران/يونيه ٢٠١٧، الذي دفع الحكومة الزامبية إلى إجراء تقييم شامل للقطاعات بهدف مواءمة السياسات تعزيزاً لتيسير التجارة.

٨- التخطيط والإدارة في مجال التنمية

الإنجاز المتوقع ١: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التخطيط الإنمائي الموجه نحو تحقيق النتائج، بما في ذلك وضع رؤية طويلة الأجل، وصياغة السياسات القطاعية والتخطيط لها، وتخطيط المدن والأقاليم والتخطيط اللامركزي

النتائج المحرزة

٥٧- نظمت اللجنة الاقتصادية، من خلال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، ١١ حلقة عمل بشأن المهارات حضرها ٤١٠ موظفا عموميا أفريقيا من ٥٠ بلدا، من بينهم ١٠٨ امرأة – أي ٢٦ في المائة – شاركوا في صياغة وتحليل

وتنفيذ ورصد وتقييم عمليات التخطيط للتنمية المستدامة والشاملة للجميع. وأظهرت دراسة أُجريت مؤخرا لتتبع أثر التدريب أن مشاركين من ٣٩ بلدا قد استفادوا من المهارات والمعارف والأدوات المكتسبة خلال حلقات العمل في قيادة عمليات تحسين التخطيط الإنمائي في بلدانهم وفقاً لأهداف التدريب. وغطت حلقات العمل مواضيع من قبيل تحليل البيانات ووضع نماذج الاقتصاد الكلي لفائدة المسؤولين عن خطط التنمية، والسياسة الاجتماعية، والسياسة الزراعية، وتعبئة الموارد المحلية، والنقل والهياكل الأساسية، وتخطيط الطاقة، والحوكمة والتنمية، والمسائل الجنسانية.

الإنجاز المتوقع ٢: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتطبيق نُهُج أفضل لصياغة السياسات الاقتصادية وإدارتها ورصدها وتقييمها

النتائج المحرزة

٥٨- ونظم المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط ١٠ حلقات عمل لتطوير المهارات حضرها ٢٣٤ موظفا عموميا من ٤٧ بلدا، من بينهم ٨١ امرأة – أي ٣٥ في المائة – شاركوا في صياغة وتحليل وتنفيذ ورصد وتقييم عدد من المسائل المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتفاوض بشأنها. وأظهرت دراسةٌ لتتبع أثر التدريب أُجريت مؤخرا أن مشاركين من ٣٩ بلدا قد استفادوا من المهارات والمعارف والأدوات المكتسبة من حلقات العمل في قيادة عمليات تحسين إدارة السياسة الاقتصادية في بلدانهم وفقاً لأهداف التدريب. وشملت حلقات العمل مسائل من قبيل السياسات والمفاوضات التجارية، والسياسة الصناعية، وصياغة عقود التعدين والتفاوض بشأنها، والحوكمة في مجال التعدين، والاقتصاد الأخضر، وإدارة السياسات الاقتصادية المراعية للاعتبارات الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، أكمل ١٠ طلاب عامين من التحصيل الدراسي للحصول على درجة الماجستير في السياسة الصناعية التي تقدمها بصفة مشتركة جامعة جوهانسبرغ والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

٩- سياسة التنمية الاجتماعية

الإنجاز المتوقع ١: زيادة قدرة الدول الأعضاء على تعميم شواغل التنمية الاجتماعية في السياسات والاستراتيجيات، مع التركيز بوجه خاص على العائد الديمغرافي والعناصر ذات الصلة، بما في ذلك العمالة، والحماية الاجتماعية، والسكان، والشباب ومسائل الشيخوخة، بما يشمل أبعادها الجنسانية

النتائج المحرزة

٥٩- قامت اللجنة الاقتصادية بجمع البيانات الوطنية ودون الوطنية وأجرت حساب دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا في ١٢ من الدول الأعضاء، هي بنن وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وسيراليون وغابون وغامبيا وغانا وكابو فيردي والكاميرون. وأدى ذلك بدوره إلى توليد طلب على المزيد من المساعدة التقنية في كابو فيردي وغابون، من بين بلدان أخرى. كما وثّقت اللجنة الاقتصادية أفضل الممارسات في مجال السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب، وذلك باستخدام بيانات ودراسات إفرادية من إثيوبيا وبوتسوانا وسيراليون وكينيا وموزامبيق ونيجيريا، ومن شأن هذا العمل أن يفيد البلدان التي ترغب في الاستعانة بهذه المبادرات كمراجع أو إعداد مبادرات مماثلة. وبالإضافة إلى ذلك، نجحت اللجنة الاقتصادية في إطلاق أنشطة الفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة وتنظيم الاجتماعين الافتتاحيين للفريق، في حزيران/يونيه ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨، على التوالي. ونجح البرنامج الفرعي في عقد مشاورات الاتفاق العالمي بشأن الهجرة، بهدف تقديم مساهمات إفريقيا في الاتفاق.

الإنجاز المتوقع ٢: تعزيز قدرات الدول الأعضاء على تحسين أو إصلاح السياسات والبرامج الحضرية التي تدعم التنمية الشاملة للجميع، مع التركيز بوجه خاص على زيادة فرص العمل، والفرص الاقتصادية وتحسين سبل كسب العيش، بما يشمل إدماج السياسات الحضرية في برامج التنمية الوطنية

النتائج المحرزة

٦٠- أدى عمل اللجنة الاقتصادية في كل من أوغندا وتشاد وزامبيا والكاميرون والمغرب إلى توليد المعرفة وتعزيز الالتزام بإدراج التوسع الحضري، استراتيجيا، في

التنمية الوطنية والتخطيط القطاعي. وساهمت اللجنة الاقتصادية في صياغة الخطة الإنمائية الوطنية السابعة لزامبيا والسياسات الحضرية الوطنية التي أطلقتها أوغندا في الآونة الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، قررت الكثير من البلدان، في أعقاب صدور التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٧، أن تدمج قضايا التحضر في التنمية الوطنية، وطلبت الحصول على المزيد من المساعدة التقنية لمساعيها في الربط بين التحضر والتصنيع وسياسات التحول الهيكلي. وتم بنجاح تنظيم دورة تعلم إلكتروني بشأن التحضر والتصنيع شارك فيها ١٥٦ من واضعي السياسات وصانعي القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، جرى دعم تجميع البيانات الحضرية وتطبيقها على السياسات عن طريق دليل منهجي استرشد بالمعلومات الواردة من أكثر من ٣٠ بلدا، وقد شكل هذا الدليل أساسا لمتابعة واستعراض الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة في أفريقيا.

جيم- التعاون التقني

١- البرنامج العادي للتعاون التقني

(أ) سياسة الاقتصاد الكلي

الإنجاز المتوقع ١: تعزيز قدرة واضعي السياسات الوطنيين على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات ناجعة للاقتصاد الكلي تتواءم مع جميع القطاعات وتسهم في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة

الإنجاز المتوقع ٢: رفع مستوى الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسات وما يترتب عليها من آثار

النتائج المحرزة

٦١- سعيا لرفع مستوى وعيها ومعرفتها فيما يخص خيارات الاقتصاد الكلي المناسبة والآثار المترتبة عليها، استعانت حكومات وجماعات اقتصادية إقليمية بالخدمات الاستشارية للجنة المصممة لواضعي السياسات من أجل تحسين تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مستدامة وعادلة موجهة نحو تحقيق النمو في سياق أهداف التنمية المستدامة. وشملت هذه البلدان كل من إثيوبيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، وزمبابوي، والسودان، والصومال، وغامبيا، وغانا، وكينيا، وأمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد).

٦٢- كما استفادت اللجنة الاقتصادية من قدراتها في توليد المعارف لدعم المبادرات الاستراتيجية التي أوكلت إليها في مجالي الحد من التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، إلى جانب صياغة توصيات بشأن التصدي لآفة بطالة الشباب، وذلك بالتنسيق مع الفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة. وعلاوة على ذلك، تمت الاستفادة من آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا أيضا كمنصة مشتركة مع الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل معالجة مسألة النمو السكاني وصلته بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر.

(ب) التكامل الإقليمي والتصنيع

الإنجاز المتوقع ٣: تحسين القدرات على وضع السياسات والاتفاقات الصناعية وتنفيذها وإدارتها وتحديد روابطها باستراتيجيات تنمية الصادرات، بهدف تحقيق المشاركة بفعالية أكبر في الاقتصاد العالمي وتحقيق التحول الاقتصادي

الإنجاز المتوقع ٤: تعزيز قدرات واضعي السياسات على تقييم أثر السياسات الصناعية في مجالات التنمية الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية فضلا عن التكامل الإقليمي

النتائج المحرزة

٦٣- دعمت اللجنة الاقتصادية مبادرات استراتيجية من قبيل استعراضات منتصف المدة لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، ومنطقة التجارة الحرة القارية وقانون النمو والفرص في أفريقيا، وذلك من خلال القيام بأنشطة للدعوة ووضع خيارات سياساتية بهدف التصدي للعوامل الخارجية المتعلقة بالصناعة التي تؤثر على صياغة وتنفيذ وإدارة السياسات والاتفاقات الصناعية. وتحقيقا لهذه الغاية، ساعدت اللجنة الاقتصادية في تعزيز قدرة واضعي السياسات على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية، بهدف ضمان الحصول على شروط أفضل في التعامل مع بقية بلدان العالم.

٦٤- وأعدت اللجنة الاقتصادية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، دراسة عن الإصلاحات الجديدة في مجال التعريفات في تونس، بغية إبراز آثار عملية الإصلاح وتوافقها مع المبادرات الحالية مثل تلك الرامية إلى تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتحاد الجمركي العربي.

٦٥- وقدمت اللجنة الاقتصادية الدعم إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في صياغة وتنفيذ استراتيجية وخارطة طريق التصنيع لعام ٢٠١٥. ونظرت فرقة العمل الوزارية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في خارطة الطريق هذه، كما استعرضت حالة تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة الثلاثية والأعمال التحضيرية المتعلقة ببدء المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية؛ وتلقت المبادرتان الدعم التقني من اللجنة الاقتصادية.

(ج) **التخطيط الإنمائي**

الإنجاز المتوقع ٥: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحسين التخطيط الإنمائي وصياغة السياسات والنهج
الإنجاز المتوقع ٦: تعزيز قدرة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تحسين صياغة السياسات الاقتصادية وتحليلها وإدارتها

النتائج المحرزة

٦٦- قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم لبلدان أفريقية متنوعة في عملية دمج أهداف التنمية المستدامة في قوانينها الوطنية، واستجابت لطلب غابون، وكابو فيردي ومصر بالحصول على المساعدة في مجال تعميم الأهداف وتحديث أدوات التخطيط ووضع النماذج السياساتية، وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية. كما استجابت لطلبات أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وتوغو وزامبيا والسودان والكاميرون والكونغو وكينيا وليبريا ومصر ونيجيريا للحصول على الدعم فيما يخص أطر المساءلة في التخطيط الوطني. ويُذكر أن إثيوبيا هي إحدى الدول التي تلقت الدعم التقني من اللجنة الاقتصادية لفائدة خطة إطلاق أهداف التنمية المستدامة في البلد، وهو يقدم تمشيا مع مبادرة ''توحيد الأداء'' عن طريق التدخل ضمن فريق الأمم المتحدة القطري.

٦٧- وإضافة إلى ذلك، ساعدت اللجنة الاقتصادية عددا من البلدان في صياغة سياساتها الاستراتيجية، ومن أمثلة ذلك الخطة الإنمائية الوطنية لبنن؛ ورؤية غينيا لعام ٢٠٤٠؛ ورؤية جماعة شرق أفريقيا لعام ٢٠٥٠. كما قدمت اللجنة دعما مماثلا لحكومات زامبيا وليبريا والنيجر.

(د) **الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة**

الإنجاز المتوقع ٧: تعزيز قدرات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على صياغة سياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها، مع التركيز بوجه خاص على دعم تنمية وإدارة الموارد الطبيعية

الإنجاز المتوقع ٨: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ الإصلاحات السياساتية والتفاوض بشأن عقود استغلال الموارد الطبيعية لتمكين الدول الأعضاء من الاستفادة على نحو أكمل من قطاع التعدين

النتائج المحرزة

٦٨- سعيا لتعزيز قدرات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على صياغة السياسات في مجال تنمية وإدارة الموارد الطبيعية وتنفيذها ورصدها، قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم إلى أوغندا، وتشاد، وتوغو، وجيبوتي، ورواندا، وزمبابوي، ومدغشقر وجماعة شرق أفريقيا في مجال الاقتصاد الأزرق، بما يشمل أنشطة منها التعدين، وموارد الطاقة، ومصائد الأسماك والحياة البحرية، والسياحة والنقل البحري والتجارة، بالإضافة إلى عدد من القطاعات الإنمائية الأخرى. ومن بين الإنجازات الملحوظة في هذا المجال الدعم المقدم إلى تشاد في صياغة واعتماد قوانين وسياسات تعدين تتماشى مع مبادئ الرؤية الأفريقية في مجال التعدين والأهداف الإنمائية لتشاد، لكي يتمكن البلد من الاستفادة على نحو أكمل من قطاع التعدين.

٦٩- ومتابعةً لاستراتيجيتها الرامية إلى استخدام منتجاتها المعرفية من أجل الأخذ بسياسات متسقة قائمة على الأدلة قادرة على تعزيز قدرات الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات والإصلاحات السياسية، اضطلعت اللجنة الاقتصادية بإعداد ونشر مجموعة دراسات عن النزاعات دون الإقليمية في سياق استغلال الموارد الطبيعية. وقد ساعدت هذه الدراسات أيضا في توضيح أهمية منع نشوب النزاعات وتحقيق التنمية المستدامة باعتبارهما مفهومان يعزز أحدهما الآخر.

٧٠- وتعزيزا لمساهمتها في خطة التحول في أفريقيا في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، شرعت اللجنة الاقتصادية في تنفيذ إطار الزمالات الجديد في عام ٢٠١٧. وهو برنامج شامل يغطي جميع المجالات المواضيعية للبرنامج العادي للتعاون التقني، ويسعى إلى بناء كتلة حرجة من الخبراء في أفريقيا قادرة على المساهمة

في صياغة وتنفيذ ومراقبة أنشطة التنمية داخل القارة. ويسعى البرنامج إلى ضمان منح زمالة واحدة على الأقل كل سنة لكل واحدة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية البالغ عددها ٥٤ دولة. وقد أنهى الفوج الرائد المكون من ٣٠ فرداً [٢] في ٣١ مارس ٢٠١٨ فترة التعاقد الأولى التي استغرقت ستة أشهر. وقدم أفراد هذه المجموعة الدعم الفني لأقسام اللجنة ومراكز السياسات[٣]، كما قاموا خلال نفس الفترة بإعداد ٣٠ ورقة بحثية لا يزال معظمها في مرحلة الصياغة. وسيكون البرنامج قد أفضى عقب استكماله إلى تحسين قدرات الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مناسبة وشاملة للقطاعات، وأسهم في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة.

٢- وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الإنجاز المتوقع ١: تعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون بين وكالات ومنظمات الأمم المتحدة دعما للاتحاد الأفريقي وبرنامجه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

النتائج المحرزة

٧١- واصلت اللجنة الاقتصادية تعزيز التعاون والتنسيق والاتساق بين الوكالات والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، دعما للاتحاد الأفريقي وبرنامجه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبوصفها الكيان الذي يتولى قيادة أمانة آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، نظمت اللجنة الاقتصادية الدورة الثامنة عشرة للآلية، التي ساعدت على بناء توافق في الآراء بشأن برنامج عمل الآلية المتعلق بدعم الاتحاد الأفريقي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة

[٢] ينتمون إلى إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وتشاد، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، ومالي، ومصر، وملاوي، والنيجر، ونيجيريا.

[٣] المركز الإفريقي للإحصاءات، والمركز الأفريقي لسياسة المناخ؛ المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط؛ والمركز الأفريقي لتطوير المعادن؛ والمركز الأفريقي للسياسات التجارية؛ وشعبة تنمية القدرات؛ وشعبة الإدارة؛ ومبادرة سياسة الأراضي؛ وشعبة سياسات الاقتصاد الكلي؛ وشعبة التكامل الإقليمي والتجارة؛ وشعبة سياسة التنمية الاجتماعية؛ وشعبة المبادرات الخاصة؛ والمكاتب دون الإقليمية لوسط أفريقيا وشرق أفريقيا وشمال أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا.

عام ٢٠٦٣، لا سيما من خلال آلية تنفيذية لإطار الشراكة بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية ٢٠١٧-٢٠٢٧. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لروح دورة عام ٢٠١٦ للاستعراض السياساتي الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١٦، فقد تم للمرة الأولى عقد الدورة بالاقتران جزئيا مع دورة الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

الإنجاز المتوقع ٢: تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية، على تصميم برامجها وتنفيذها ورصدها

النتائج المحرزة

٧٢- وفقا للممارسة المتبعة في آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، وقفت آلية التنسيق دون الإقليمي في دوراتها السنوية على الفرص المتاحة في مجال التخطيط المشترك لتنفيذ ورصد البرامج الإنمائية على المستويات دون الإقليمية بالاشتراك مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بهدف العمل جنبا إلى جنب وبطريقة منسقة من أجل توليد وفورات الحجم وتعظيم الأثر. وبالتعاون مع البرنامج العادي للتعاون التقني، قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم إلى الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا، ووكالة النيباد، واتحاد أصحاب المصلحة، من أجل وقف التدفقات المالية غير المشروعة، وتمثل هذا الدعم في توفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية، وإجراء حوارات حول السياسات المتبعة في المجالات المواضيعية المتعلقة بالتكامل الإقليمي، وتطوير الهياكل الأساسية والتجارة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على دعم تسوية النزاعات وإدارة الموارد الطبيعية.

٣- حساب الأمم المتحدة للتنمية

(أ) المشاريع المنفذة في إطار الشريحة ٩: دعم الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة وعادلة وشاملة

عنوان المشروع: تعزيز قدرات الحكومات الأفريقية على التفاوض بشأن إبرام عقود شفافة ومنصفة ومستدامة في قطاع الصناعات الاستخراجية بغية تحقيق النمو المستدام العريض القاعدة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

النتائج المحرزة

٧٣- قدمت اللجنة الاقتصادية، عن طريق المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن، التدريب العملي لمئات المسؤولين والعاملين في التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق، لتمكينهم من جني فوائد قطاع المعادن في إطار تحقيق التنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، تمكنت سبع دول أعضاء – بوركينا فاسو وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية والكونغو وملاوي والنيجر– من إنشاء هياكل وآليات جديدة للتفاوض بشأن العقود، وشمل ذلك استعراض قوانينها المتعلقة بقطاع التعدين. وفي الوقت نفسه، كثفت شتى الجهات المعنية الحوار على الصعيد القطري بشأن المفاوضات المتعلقة بالعقود. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد ثلاثة منتجات معرفية رئيسية، هي: دراسة عن تقييم المهارات في قطاع التعدين في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وموجز للآراء الاستراتيجية المتعلقة بالمفاوضات بشأن العقود، قُدم في منتدى دعم المفاوضات المعقود في إطار مبادرة مجموعة البلدان السبعة بشأن تعزيز المساعدة فيما يخص مفاوضات العقود المعقدة؛ وإطار للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المعادن المستخدمة في أغراض التنمية (أي تحديداً المعادن والمواد التي يتم تعدينها وتجهيزها وتصنيعها واستخدامها محليا في صناعات مثل البناء والصناعة التحويلية والزراعة[٤])، وقد وضع الإطار بالتعاون مع المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة، وتحالف المعادن والطاقة لأغراض التنمية، من أجل تحديد التسعير التحويلي.

[٤] على نحو ما حدده برنامج المعادن من أجل التنمية المشترك بين دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، المتاح على الرابط: http://developmentminerals.org/index.php/en/.

عنوان المشروع: تعزيز قدرات الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ استراتيجيات وسياسات من أجل إنشاء مدن شاملة ورفيقة بالبيئة في أفريقيا

النتائج المحرزة

٧٤- استرشدت نتائج ومحصلات الشريحة التاسعة من حساب التنمية المتعلقة بتحسين تصميم وتنفيذ السياسات العامة القائمة على المساواة بالدراسات القطرية لكوت ديفوار وجمهورية تنزانيا المتحدة، مما يدل على أهمية أخذ التفاوتات غير النقدية في الاعتبار عند وضع السياسات. وقد أدى ذلك إلى استحداث مجموعة أدوات تستند إلى النتائج القطرية وغيرها من النتائج، وتساعد في بناء قدرات الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على المضي في تحسين سياساتها عامة القائمة على المساواة. كما أسهم المشروع إسهاما كبيرا في بناء قدرات البلدان الأفريقية على معالجة عدم المساواة تمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠.

عنوان المشروع: تعزيز المساواة: تقوية قدرة بلدان نامية مختارة على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج عامة موجهة نحو تحقيق المساواة

٧٥- أفضى استمرار التفاوتات الكبيرة في أفريقيا إلى نقاش يتعلق بالجانب النقدي لتوزيع الدخل (يُعبر عنه بمعامل جيني). وتركز هذه الشريحة من حساب التنمية على التفاوت النقدي وعدم تكافؤ الفرص في إطار السياسات العامة والأسباب الكامنة وراء تلك التفاوتات. وقد وقع الاختيار على بلدين في أفريقيا، هما كوت ديفوار وجمهورية تنزانيا المتحدة، بهدف إبراز التنوع اللغوي في القارة والاختلافات في قياس التفاوتات. وقد استُكملت الدراستان بنجاح، وتمثلت إحدى النتائج الهامة التي توصلت إليها هذه الشريحة من حساب التنمية في استحداث مجموعة أدوات للدفع قدما بمساعي تعميم المساواة في السياسات العامة. كما قدم المشروع مساهمة على نفس القدر من الأهمية تمثلت في بناء قدرات البلدان الأفريقية على التصدي لعدم المساواة تمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠.

عنوان المشروع: تعزيز قدرات الحكومات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، على تلبية احتياجات الشباب بوضع سياسات للتنمية الشاملة والمستدامة

٧٦- استحدثت مجموعة الأدوات السياساتية الخاصة بالشباب على شبكة الإنترنت، التي تتضمن وصفا لـ ٣٠ مشروعا تتعلق بالانتقال من المدرسة إلى الحياة العملية وتندرج في إطار أفضل الممارسات، يجري تنفيذها في أنغولا وبوتسوانا وتوغو ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسيراليون وغامبيا وكينيا وليبريا ومالي ومدغشقر وموزامبيق ونيجيريا. وتتضمن مجموعة الأدوات معارف وخبرات وممارسات جيدة تزوّد واضعي السياسات بوسائل شاملة لوضع سياسات تفيد شريحة الشباب بأكملها وتلبي احتياجاتها. وتسعى مجموعة الأدوات إلى إشراك طائفة من أصحاب المصلحة وتعمل من ثم على زيادة مخزون وتنوع المعارف والآراء.

عنوان المشروع: تعزيز القدرة على تحليل السياسات والتنبؤ والتخطيط الإنمائي في بلدان أفريقية مختارة

٧٧- بدأ على نطاق اللجنة الاقتصادية بأكملها تنفيذ نموذج توقعات لأفريقيا من المزمع نشره خلال السنوات القادمة في بقية أنحاء القارة. ويهدف النموذج، الذي جرى إعداده وتنقيحه خلال الفترة قيد الاستعراض، إلى تعزيز رسم السياسات والتخطيط في البلدان الأفريقية. وبدأت اللجنة الاقتصادية عملية تنفيذ ونشر النموذج في إثيوبيا وبوروندي وجيبوتي ومصر، ويتوقع استكماله ونقله قريباً إلى بلدان أخرى.

عنوان المشروع: تعزيز قدرات القادة الأفريقيين على استخدام التكنولوجيات النقالة في جمع البيانات من أجل صياغة السياسة العامة وصنع القرارات بصورة فعالة.

٧٨- نفّذت اللجنة الاقتصادية في ١١ بلدا مشاريع رائدة تتعلق باستخدام الأجهزة النقالة في جمع البيانات الإحصائية ذات الصلة بمشاريع حساب التنمية. وفي المرحلة الأولى من المشروع، أجرت كل من إثيوبيا وتونس وزمبابوي وغامبيا والكاميرون وكينيا دراسات استقصائية استخدمت فيها الحواسيب اللوحية. وفي المرحلة الثانية، قدم المشروع المساعدة إلى خمسة بلدان أخرى – أوغندا وغابون

وليسوتو ومالي ومصر – في مجال استخدام الأجهزة النقالة في جمع البيانات الإحصائية بغية تشجيع المستخدمين على إكمال الاستبيانات الاستقصائية بأنفسهم، باتباع نهج التعداد الذاتي. وقد قامت هذه البلدان الأحد عشر دون عون خارجي بوضع مبادئ توجيهية وتطبيقات حاسوبية في مجال استخدام التكنولوجيات النقالة في جمع البيانات. وأُقيمت شراكات محلية على الصعيد الوطني تمكن المكاتب الإحصائية الوطنية في جميع بلدان المشاريع من التعاون مع مؤسسات التدريب والبحث المحلية.

عنوان المشروع: تعزيز قدرة بلدان الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران على إجراء تقييم ذاتي فعال وعلى تنفيذ خطط العمل الوطنية

٧٩- في إطار حساب التنمية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، أُجريت استعراضات خارجية لأوغندا وليبريا، ونُظمت دورات تدريبية مصممة حسب الطلب للمئات من أصحاب المصلحة في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من بلدان ومناطق شملت كلا من تشاد والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال والسودان والصومال وصوماليلاند وغامبيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار ومالي وناميبيا. وأتاحت لها هذه الدورات إطلاق عملية التقييم الذاتي في إطار الآلية، وشجعتها على الانضمام إلى الآلية، وكفلت وجود عملية شاملة تتسم بالكفاءة من خلال التشاور بين السلطة التنفيذية والمواطنين، كما ساعدت على مواءمة برامج عملها الوطنية المصممة في إطار الآلية مع استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ونتيجة لذلك، جرى استعراض الأقران للسودان وأوغندا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ خلال مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، والتحقت غامبيا بالعملية، كما استكملت كوت ديفوار تقييمها الذاتي، وأطلقت مصر عمليتها الوطنية، وتحققت زنجبار من تقريرها المرحلي الأول الذي أدمج في التقرير المرحلي الاتحادي لجمهورية تنزانيا المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، استكملت ليبريا تقرير الاستعراض القطري الخارجي لديها. وأخيرا، أعدت اللجنة الاقتصادية نظام الآلية للرصد والتقييم على نطاق القارة، الذي يتماشى مع أطر رصد وتقييم خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، كما أعدت دليل للتعلم الإلكتروني يتعلق بمواءمة الخطط الوطنية المعدة للآلية مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

(ب) **المشاريع المنفذة في إطار الشريحة ١٠ لحساب التنمية: دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥: تعزيز الإحصاءات والبيانات، والسياسات القائمة على الأدلة والمساءلة**

عنوان المشروع: تعزيز قدرات الحكومات الأفريقية على إدماج المساءلة في التخطيط الإنمائي

٨٠- تم التخطيط لإيفاد بعثات استطلاعية إلى البلدان الرائدة الخمسة — بنن وزامبيا والكاميرون وكينيا ومصر — كما تم تنفيذ هذه البعثات بنجاح وجرى في إطارها عقد سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى مع أصحاب المصلحة المعنيين، مثل وزارات التخطيط الإنمائي والإحصاء على الصعيدين الوطني والإقليمي، وأعضاء منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى. وقامت البعثات أيضا بتحديد وإنشاء مراكز تنسيق لتوفير الاتصال بين البلدان الرائدة وفريق مشروع حساب التنمية. وأُعدت في إطار المشروع تسعة تقارير وست دراسات إفرادية أرست الأساس لوضع استراتيجيات وطنية للبلدان الرائدة الخمسة. وتعكف بنن وزامبيا على وضع استراتيجياتها الوطنية استنادا إلى التوصيات الواردة في الدراسات الإفرادية.

عنوان المشروع: مواءمة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع أطر التخطيط في أفريقيا

٨١- دعت اللجنة الاقتصادية مقرري السياسات إلى مواءمة خططهم الإنمائية الوطنية مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ باستخدام مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة التي وضعتها اللجنة. ونفذت تدخلات تقنية في أربعة من البلدان الرائدة (رواندا وزامبيا والكاميرون والمغرب)، وفي بلدين إضافيين (أوغندا والكونغو) كانا قد طلبا الحصول على دعم اللجنة الاقتصادية. وتم في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات في مجال تطبيق مجموعة الأدوات في أوغندا والكاميرون. كما استُعرضت خطط التنمية الوطنية وأطر النتائج لكل من إثيوبيا وغامبيا وسيراليون من أجل مواءمتها مع الخطتين. ودُمجت أطر نتائج الخطط الإنمائية الوطنية في مجموعة الأدوات من أجل مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ والمساعدة في رصد التقدم المحرز. وشكلت نمذجة السياسات العامة جزءا من تدابير التدريب المتخذة في أوغندا والكاميرون، مما ساعد على

تحسين فهم متطلبات التكييف الفعال للخطتين مع الخطط الإنمائية الوطنية وتحديد الأولويات فيما يخص الاستثمارات العامة.

عنوان المشروع: جمع وتجميع حسابات رأس المال الطبيعي كمقياس للتنمية المستدامة

٨٢- نظمت اللجنة الاقتصادية دورة تعلم إلكترونية في مجال إعداد وإنتاج جداول العرض والاستخدام إلى جانب جداول العرض والاستخدام الشاملة للموارد البيئية، مما ساعد على زيادة الوعي وتعزيز القدرات التقنية لـ ٣٠ من الدول الأعضاء في مجال المنهجيات والتقنيات والتطبيقات المتعلقة بحسابات رأس المال الطبيعي. وسيتم اختيار خمسة من هذه البلدان لإجراء المزيد من التدريب التقني في مجال جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها ونشرها. وسيسهم ذلك بدوره في وضع مجموعة من الإحصاءات والمؤشرات الهامة لقياس ورصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها، بما في ذلك الهدف ٦ بشأن المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي؛ والهدف ٧ بشأن الطاقة النظيفة المعقولة التكلفة؛ والهدف ٩ بشأن الصناعة والابتكار والبنية التحتية؛ والهدف ١٢ بشأن الاستهلاك والإنتاج المسؤولين؛ والهدف ١٣ بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ؛ والهدف ١٤ بشأن الحياة في البيئة المائية. وفي سياق تنفيذ المشروع، تسعى اللجنة الاقتصادية، بالتعاون مع البلدان المعنية، إلى دعم اعتماد وتطبيق أحد أهم المعايير الإحصائية الدولية، أي تحديدا نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠١٢.

عنوان المشروع: تحسين رصد الحماية الاجتماعية في أفريقيا

٨٣- في إطار المشروع الذي ينفذ على نطاق المنطقة من أجل تحسين رصد الاستثمارات الاجتماعية، عرضت كينيا ونيجيريا الجزء الأول من دراستيهما القطريتين. وقد أسفرت هاتان الدراستان عن استحداث منتجات معرفية وحوار سياساتي مع الدول الأعضاء اتخذ شكل عرض موجز للسياسات العامة تحت عنوان: ''رصد الاستثمارات الاجتماعية: هل أهداف الإنفاق مفيدة؟'' وأقر ٨٢ في المائة من الخبراء بأهمية موجز السياسات العامة، بينما أقر ٨٠ في المائة منهم فائدة النتائج الرئيسية للسياسة العامة. وسيعمم التقرير القطري المتعلق بكينيا بالاشتراك مع المعهد الكيني لبحوث السياسات العامة والتحليل، الذي يحرص على التعاون مع اللجنة الاقتصادية من أجل توسيع نطاق هذا العمل. كما ساعد المشروع في إعداد

فصل عن تمويل المساعدة الاجتماعية في التقرير المتعلق بحالة الحماية الاجتماعية في أفريقيا، الذي أُعد بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أدى التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الآخرين إلى تعزيز تواصل اللجنة الاقتصادية مع معاهد البحوث وقد حظيت مساهمتها باستحسان الخبراء الدوليين.

دال- دعم البرامج

الإنجاز المتوقع ١: تقديم دعم إداري ومالي يتسم بالفعالية والكفاءة للجنة الاقتصادية ومكاتبها دون الإقليمية من خلال الموارد البشرية، والإدارة المالية، وخدمات الدعم المركزية، ونظام أوموجا

النتائج المحرزة

٨٤- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة الاقتصادية تبسيط العمليات الإدارية والمالية، عن طريق تحقيق الفائدة القصوى من نظام أوموجا، وشمل ذلك زيادة فعالية العمليات وحسن توقيتها، وتحسين المساءلة، وزيادة الشفافية، وتحسين الضوابط الداخلية وتقليل العمل اليدوي. وساهمت برامج تدريب وتطوير الموظفين في تعزيز مهارات وكفاءات الموظفين من أجل تنفيذ ولاية المنظمة بصورة فعالة، كما ساعدت الموظفين على تطوير مسارهم المهني.

٨٥- وبالإضافة إلى ذلك، تلقت اللجنة تقريرا لمراجعة الحسابات غير مشفوع بتحفظات بشأن امتثالها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويمثل ذلك المبادرة الرئيسية للجنة بشأن تحويل أساليب عملها. وفيما يخص استخدام مركز المؤتمرات التابع للجنة الاقتصادية، فقد زادت اللجنة متوسط معدل استخدامه من ٨٤ في المائة خلال فترة السنتين السابقة إلى ٨٩ في المائة في عام ٢٠١٧. كما أنجزت مرحلة تصميم أعمال التجديد الرئيسية وحفظ الأعمال الفنية الخاصة بمشروع قاعة أفريقيا.

ثانيا- التحديات

٨٦- تواجه المنطقة تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة، علاوة على مخاطر بيئية تسببت أحياناً في حالات عدم استقرار. والدول الأعضاء بحاجة إلى

حلول فورية وعملية من أجل اتخاذ نهج إنمائي يؤدي إلى تحسين الحوكمة، وحفز التغييرات الهيكلية، والحد من الضغط الاجتماعي وتعزيز الاستدامة البيئية.

٨٧- وما فتئت الدول الأعضاء تواجه تحديات في التصدي للقضايا الناشئة في مجال السياسة العامة على الصعيدين القاري والعالمي. وقد تفاقم ذلك بسبب الثغرات في البيانات الناجمة عن ضعف النظم الإحصائية الوطنية ومحدودية إعطاء الأولوية لجمع الإحصاءات اللازمة لتوجيه الخيارات السياساتية وضمان إحراز تقدم مناسب فيما يتعلق بالإبلاغ عن الخطط الإنمائية الوطنية والأطر الإنمائية الدولية والإقليمية الأخرى.

٨٨- كما أن عدم كفاية وعدم موثوقية تدفق الموارد المالية الخارجة عن الميزانية إلى اللجنة الاقتصادية، إلى جانب زيادة طلب الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية على الدعم في مجال السياسات وخدمات تنمية القدرات، يشكل أحد التحديات الرئيسية الأخرى. ويُضاف إلى ذلك ضعف قدرات المؤسسات المنفذة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفيما يتعلق بالمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، فعلى الرغم من قيام بعض الدول الأعضاء بتسديد ما عليها من متأخرات، فإن ضمان التزام جميع الدول الأعضاء بتسديد اشتراكاتها لا يزال يشكل تحديا كبيرا.

٨٩- وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التصدي للتحديات المذكورة أعلاه من خلال التدابير التالية: أولا، الاستفادة من الشراكات مع المؤسسات الأخرى، مثل الجامعات، من أجل بناء قدرات الدول الأعضاء في مجال تحليل السياسات العامة وتنفيذها؛ وثانيا، المشاركة النشطة في تقييم السياسات العامة وفي تيسير توافر البيانات والإحصاءات بصورة موثوقة ومنتظمة ومصنفة؛ وثالثا، تنفيذ استراتيجية صارمة لتعبئة الموارد واعتماد خطة لنشرها.